الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
10 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بريتر هوفر (نائب الرئيس) . . . . . (النمسا)

لاحقا: السيدة كينغ (الرئيسة) . . . . . (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم الأعمال

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقرّرة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-16859 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

١ - **الرئيس:** قال إن ترشيح السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) لمنصب الرئيس قد أيدته مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ونظراً لعدم وجود ترشيحات أخرى، ووفقاً للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإنه يعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) رئيساً.

٢ - أُنتخبت السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) رئيساً بالتزكية.

٣ - تولت السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) رئاسة الجلسة.

٤ - **الرئيسة:** قالت إن ترشيح السيدة نيكوديفيتش (صربيا) لمنصب نائبة الرئيس قد أيدته مجموعة دول أوروبا الشرقية. ونظراً لعدم وجود ترشيحات أخرى، ووفقاً للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإنها تعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيدة نيكوديفيتش (صربيا) نائبة للرئيس.

٥ - انتخبت السيدة نيكوديفيتش (صربيا) نائبة للرئيس بالتزكية.

تنظيم الأعمال (A/c.5/71/1؛ A/C.5/71/L.1)

٦ - **الرئيسة:** دعت أعضاء اللجنة إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي وضع على أساس بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة (A/C.5/71/1) ومذكرة الأمين العام بشأن حالة إعداد الوثائق ذات الصلة (A/C.5/71/L.1). وقالت إنه سوف تصدر قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق عن الجزئين الأول والثاني من الدورة المستأنفة. وأعربت عن رغبتها في إلقاء الضوء على بعض التوصيات المقدمة من المكتب في تقريره الأول (A/71/250) واعتمدها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية. وفيما يتعلق بترشيد الأعمال، فقد طلبت الجمعية العامة من كل لجنة رئيسية مواصلة مناقشة أساليب عملها في بداية كل دورة، ودعت رؤساء اللجان الرئيسية، في الدورة الحادية والسبعين، إلى إحاطة الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بشأن مناقشات لجانهم لأساليب العمل.

٧ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للجنة أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونظراً للقيود المالية، ينبغي لجلسات اللجان الرئيسية، بما في ذلك الجلسات غير الرسمية، أن تبدأ فور حلول الساعة ١٠:٠٠، وتُرفع بحلول الساعة ١٨:٠٠. ووفقاً لما درج عليه العمل في السابق، ينبغي التغاضي عن شرط حضور ربع الأعضاء على الأقل لافتتاح الجلسة والسماح بالمضي في المناقشة. وقد نبّه المكتب إلى المواد ٩٩ (ب) و ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٤ و ١١٥ من النظام الداخلي بشأن إدارة الجلسات. كما نبهت إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي بشأن القرارات التي تنطوي على نفقات، وإلى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، الفقرة ١٣ (ب)، بشأن توصيات اللجنة الاستشارية.

٨ - ومضت تقول إنه ينبغي بذل جهود لتقليل عدد القرارات المعتمدة، ولا ينبغي أن تتضمن القرارات طلبات لتقارير يقدمها الأمين العام إلا إذا كانت تلك التقارير ضرورية لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند ما. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وعملية المنحى. هذا، وينبغي للجان الرئيسية أن تكتفي بالاحاطة بتقارير الأمين

العام أو الهيئات الفرعية التي لا تتطلب قراراً، ولا ينبغي لها أن تناقش أو تعتمد قرارات بشأنها ما لم يطلب منها ذلك تحديداً.

٩ - **السيدة شارتسوان** (تايلند) تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تثق بأنه سوف يتاح لها وقت كاف للنظر بصورة فعالة في بنود جدول الأعمال المهمة. ويجب على الأمانة العامة واللجنة الاستشارية التأكد من تلقي الدول الأعضاء التقارير في الوقت المناسب. فأي تأخُر في إصدار الوثائق بكل اللغات الرسمية. وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، يؤثر بصورة خطيرة في عمل اللجنة.

١٠ - وأكدت أن المجموعة تعلق، على الأخصّ، أولوية عالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. فالخطتان اعتّمدتا منذ ما يزيد على السنة؛ ولا يمكن إهدار مزيد من الوقت في توفير موارد كافية إذا أريد تنفيذهما بنجاح.

١١ - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، فسوف تركز المجموعة على إصلاح إدارة الموارد البشرية، والتعديلات على النظامين الأساسي والإداري للموظفين، وتنفيذ توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد. كما سوف تبحث المجموعة في المقترحات المقدمة بشأن التشييد وإدارة الممتلكات، ولا سيما تلك المقترحات المتعلقة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. هذا، وتتطلع المجموعة إلى إجراء دراسة تفصيلية لمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وتقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقالت في ختام كلمتها إن المجموعة سوف تولي عن كثب اهتماماً بنظام أوموجا، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وترتيبات أماكن العمل المرنة والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٢ - واستطردت قائلة إن المجموعة تؤكد استعدادها للانتهاء من كل بنود جدول الأعمال في حدود الإطار الزمني المخصص في برنامج العمل لضمان أداء المنظمة أداءً فعالاً، وتشدد على مبدأ إجراء المفاوضات على نحو صريح وشامل وشفاف. وأوضحت أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الجماعية المتمثلة في اتخاذ قرارات تفيد المنظمة وتمكنها من إنجاز ولاياتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

١٣ - **السيد غافور** (سنغافورة) تكلم باسم رابطة جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة سوف تولي عن كثب اهتماماً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وإدارة الموارد البشرية، ومخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والبعثات السياسية الخاصة. كما تؤكد الرابطة أهمية دعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والدوائر الاستئنائية في محاكم كمبوديا والعمل البالغ الأهمية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتكرر الرابطة أن الأمانة العامة يجب أن تتلقى موارد كافية للوفاء على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة بالولايات التي أقرتها الجمعية العامة.

١٤ - ونظراً إلى عبء العمل الثقيل والمعقد الذي تنهض به اللجنة، فإن التبكير باصدار الوثائق هو أمر بالغ الأهمية لإتاحة وقت كاف للجنة لتدرس بصورة سليمة بنود جدول الأعمال الرئيسية. ويجب أن تعمل الأمانة العامة واللجنة الاستشارية معاً عن كثب. علماً بأن اللجنة كانت قد أتمت في الدورة السابقة عملها قبل موسم الأعياد، بزخم ينبغي البناء عليه في الدورة الحالية.

١٥ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية) تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقال إن برنامج العمل يشمل قضايا عظيمة الأهمية للجماعة، وهي: تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ وجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات المنظمة والمادة ١٩؛ ومخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛ ودعم البعثة السياسية الخاصة في كولومبيا؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وتقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وسائر المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ وترتيبات العمل وشروط الخدمة في اللجنة الاستشارية؛ وتقرير الأمين العام عن استجابة منظومة الأمم المتحدة لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - وتهنئ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الحكومة الكولومبية وشعبها على النجاح الهائل الذي تحقق بإنهاء الحرب أخيراً في بلدهما. وتضطلع اللجنة الآن بمسؤولية التأكد من تلقي البعثة تمويلاً ودعماً كافياً لتنفيذ ولايتها.

١٧ - ويساور الجماعة القلق بشأن التأخر في تقديم الأمين العام مقترحاً شاملاً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، اللتين تعلق عليهما الأولوية العليا. ومن الضروري أن تمتثل الأمانة العامة للولايات الممنوحة من قبل الجمعية العامة في القرار المتعلق بميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٨ - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، يلزم عمل المزيد والمزيد لتحسين التوزيع الجغرافي والتوازن الجنساني في التوظيف، ولا سيما فيما يتعلق بوظائف الرتب العليا.

١٩ - وتأسف الجماعة لعجز اللجنة عن البت في الاصلاح الضروري في تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، على الرغم من أهميتها. علماً بأن الترتيبات الراهنة المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية تتسم بالقصور، وتؤثر تأثيراً سلبياً على الميزانية العادية، والمحاسبة، والحوكمة، والشفافية. ويجب تصحيح هذه النقائص.

٢٠ - وتؤكد الجماعة مجدداً الأهمية البالغة للحصول على كل الوثائق الرسمية المطلوبة لضمان كفاءة عمل اللجنة؛ وجودة مناقشاتها ومفاوضاتها وإنجاز برنامج عملها بحلول الموعد النهائي المقرر. ومع ما يوجد من تحديات أمامنا، فإن من الضرورة الحتمية أن تستجيب الأمانة العامة لطلبات الدول الأعضاء المستمرة الواردة في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للالتزام بدقة بمبدأ توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب.

٢١ - **السيد عبد الله** (تشاد) تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فلاحظ عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق اللجنة، كما لاحظ، مع التقدير، عدد التقارير التي أصدرت حتى تاريخه. وأضاف أن بقية التقارير يجب أن تصدر في الوقت المناسب حتى يتاح للجنة الوفاء بمسؤولياتها.

٢٢ - وأردف قائلاً إنه نظراً إلى أن الدورة الحالية تمثل سنة تخص الموارد البشرية، فيتعين إعطاء الأولوية للبنود ذات الصلة في برنامج العمل. وأوضح أن المجموعة مهتمة بوجه خاص بالمسائل المتعلقة بالنظام الموحَّد والمعاشات التقاعدية. غير أنه يجب أيضاً التركيز على تمويل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وتنفيذ التحول في أساليب العمل ومشاريع التشييد، ولا سيما قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويجب أيضاً تمحيص ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. هذا، وسوف تبحث

المجموعة في مسائل الرقابة، وفي المسائل المتعلقة بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إن عرضت هذه المسائل.

٢٣ - وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، تشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ قرار سريع بشأن المادة ١٩ حتى يتسنى للدول الأعضاء المعنية المشاركة مشاركة كاملة في أعمال الجمعة العامة.

٢٤ - ومضى يقول إن إنجاز عمل اللجنة في حينه يعتمد على سلوك الوفود. ففي حين تعترف المجموعة بالتحديات التي تواجه عمل اللجنة، تلك التحديات التي كانت تؤدي إلى تمديدات منتظمة لبرنامج العمل لما بعد الإطار الزمني المحدد، فإنها لا يمكن أن تؤيد النهج الذي تتبعه تلك الوفود التي كانت تكتب رأساً إلى رئيس اللجنة الخامسة ورئيس الجمعية العامة بهذا الشأن. فالحل لهذه التحديات هو العمل الجماعي بجد، والمشاركة البناءة، والتفاني والتضحية. ويجب أن تُجرى المفاوضات في اللجنة على نحو صريح وشامل وشفاف في خلال الإطار الزمني المحدّد رسمياً.

٢٥ - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا)، تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فلاحظ أن اللجنة سوف تكلف في الأسابيع القادمة بمهمة معالجة عدد من التحديات البالغة الأهمية المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية؛ ومن الأهمية بمكان أن تصدر وثائق الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في الوقت المناسب لضمان أن يتسم عمل اللجنة بالكفاءة ويقوم على أساس الاطلاع الوافي على المعلومات اللازمة، حتى يتسنى انتهاء الدورة على نحو يبعث على الرضى في حدود الإطار الزمني المقرر.

٢٦ - هذا، ولا ينبغي لتوقيت إصدار التقارير أن يحدّد أولويات الدول الأعضاء. بل إن برنامج العمل هو الذي يجب أن يعكس الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للبنود؛ لا أن تحددها مواعيد عرض التقارير على اللجنة. وفي هذا الصدد، يساور الجماعة بالغ القلق من أن الأمين العام لم يقدم بعد مقترحاً شاملاً بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، وهذه مسألة عظيمة الأهمية ينبغي إيلاؤها الأولوية.

٢٧ - وتثق الجماعة بأن المكتب سوف يضمن أن يعكس برنامج العمل مصالح مجموع أعضاء الجمعية العامة، وأن تمضي المفاوضات على نحو صريح وشامل وشفاف، لا في تشكيلات من مجموعات صغيرة. وتضطلع الدول الأعضاء بمسؤولية جماعية عن اتخاذ قرارات تفيد المنظمة ككل وتمكنها من إنجاز ولاياتها بفعالية وكفاءة.

٢٨ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي) تكلم باسم البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي: الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، وتركيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن برنامج عمل اللجنة يشمل العديد من البنود المهمة والمعقّدة؛ ويستلزم الأمر بذل جهد جماعي يجسد روحاً بناءة لإنجازه في الوقت المناسب.

٢٩ - وأوضح أن كيفية تنظيم عمل اللجنة على أفضل نحو يمثل مسؤولية مشتركة غير أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أنه يمكن ويجب تحسين أساليب العمل.

٣٠ - وفي هذا الصدد، فإن إصدار جميع الوثائق المطلوبة بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب وفي آن واحد، هو أمر أساسي للشمول والشفافية اللازمين لتحقيق نتائج ناجحة متفاوض بشأنها. وينبغي أن تتمكن اللجنة من

التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء في ساعات العمل العادية، مع تسهيلات مناسبة للاجتماعات، ودون الاضطرار للعمل في عطلة نهاية الأسبوع أو في الليل. فالعمل خارج ساعات الاجتماع العادية لتصريف الأعمال ينبغي أن يكون استثناءً لا قاعدة. وتقوم اللجنة بدور رئيسي في توجيه المنظمة نحو مزيد من الشمول والشفافية والفعالية والكفاءة في إنجاز ولاياتها، ولا يمكن أن يكون للصفقات السرية محل في هذه العملية.

٣١ - وفي الدورة السبعين أمكن للجنة تصريف أعمالها على مستوى الخبراء بتوافق الآراء، ويمكن أن تفعل ذلك مرة أخرى في الدورة الحالية، غير أن إدارة الوقت لا تزال تمثل شاغلاً رئيسياً، مع تقديم بنود مهمة في مرحلة متأخرة جداً. وقال إن وفده يفهم أن هناك شعوراً مشتركاً قوياً بأن أربعة أسابيع لا تكفي لإنجاز العمل في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، وأن تحديد مواعيد متعاقبة للجنة الخامسة مع لجنة تنسيق البرامج يعوق الفعالية التنظيمية للجنة وأمانتها. وأعرب عن ثقته بأن اللجنة يمكنها إيجاد حل لصالح التعددية اللغوية والشفافية، وصالح موظفي المنظمة، الذين يعتمد رزقهم على ما تتخذه من قرارات بشأن الميزانية.

٣٢ - واستطرد قائلاً منذ أيام مضت، وجه الأمين العام نداءً من أجل إيجاد حلول عملية من شأنها تحسين عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة. وينبغي للجنة الاستجابة لهذا النداء بتحسين أساليب عملها وعملياتها بحيث تتهيأ على نحو أفضل لجعل المنظمة أكثر شفافية وفعالية وأقل ميلاً إلى الإدارة التفصيلية وصفقات منتصف الليل السرية.

٣٣ - علماً بأن الفعالية والكفاءة ومراعاة ضوابط الميزانية، كمبادئ عامة، هي بالغة الأهمية للأداء السليم للمنظمة، ولا سيما الآن حيث تفرض التحديات الناشئة مهمات وولايات جديدة تستلزم إعادة تحديد الأولويات وإعادة توزيع الموارد. وهناك مبادرات إصلاحية اتُخذت مؤخراً في ميدان الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام أوموجا لا يزال يتعين تحقيق إمكاناتها وفوائدها بالكامل. وأعرب عن أمله في إمكان إحراز مزيد من التقدم.

٣٤ - واسترسل قائلاً إنه لا بد من اتخاذ كل تدبير ممكن لتحاشي الزيادات في الميزانية البرنامجية التي تم بالفعل الاتفاق عليها، بما في ذلك الزيادة الناشئة عن اتخاذ نهج جزئي إزاء عملية الميزانية، وعن التضخم وتقلبات أسعار العملات. ويتعين الالتزام التزاماً صارماً بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة وبجميع الإجراءات الأخرى المتعلقة بالموارد الجديدة واعتماد القرارات مع الآثار المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية.

٣٥ - ودول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، بوصفها داعماً قوياً للأمم المتحدة ومبدأ التعددية اللغوية الفعالة، ملتزمة بتزويد المنظمة بما يلزم من موارد لتصريف أعمالها، مع إيمانها الراسخ بأنه لا يزال يوجد مجال واسع لتحسين أدائها لعملها بكفاءة وفعالية.

٣٦ - **السيد غوو** زويجون (الصين) قال إن وفده يتوقع أن تواصل اللجنة تقديم دعم قوي لجهود المنظمة لتنفيذ ولاياتها، والقيام، على الأخص، بضمان توافر موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. كما أعرب عن أمله في أن تضع اللجنة مخططاً معقولاً لميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣٧ - وأعرب عن ثقة وفده في مواصلة الدول الأعضاء العمل مع الأمانة العامة على تحسين تخطيط الميزانية وصياغتها وتنفيذها، ومراعاة ضوابط الميزانية مراعاة صارمة وتحسين الكفاءة، من أجل الاستفادة بشكل جيد من كل سنت يسهم به دافعو الضرائب.

٣٨ - وناشد الدول الأعضاء التحلي بروح الشراكة التي تتميز بالتشاور الديمقراطي والتعاون المفيد للجميع، والتوصل إلى توافق في الآراء، مع القيام في الوقت نفسه بمراعاة شواغل كل منها. ومن الضروري، على الأخص، مواصلة الممارسة الجيدة التي اتُبعت في الدورة السابقة، والانتهاء من النظر في جميع البنود في حدود الإطار الزمني المقرر.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن مشكلة الإصدار المتأخر للوثائق لا تزال باقية، مع عدم توافر الوثائق الخاصة بمعظم البنود. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأمانة العامة واللجنة الاستشارية من تعجيل وتيرة عملهما.

٤٠ - **السيدة كولمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) قالت إن تزامن الانتخابات الرئاسية في البلد المضيف مع اكتمال مدة شغل الأمين العام الحالي لمنصبه، يمثل تحولاً مهماً وفرصة لتقييم الإصلاح في المنظمة، الذي يمثل أولوية للأمين العام تدعمها حكومتها بقوة. وأعربت عن تقدير وفدها لجهود الأمين العام على مدى السنوات العشر الماضية لترشيد الأنشطة وتعزيز المساءلة والشفافية وزيادة الكفاءة. وأكدت أن دعم الأمين العام لضوابط الميزانية قد ساعد المنظمة على تسوية النمو غير المنضبط للميزانيات الذي دام طويلاً. ويجدد بالملاحظة أن الميزانية المبدئية التي ووفق عليها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كانت، للمرة الثالثة فقط خلال نصف القرن الماضي، أقل من الميزانية المبدئية لفترة السنتين السابقة. وفي وقت يشهد صعوبات مالية، يتعين مواصلة مراعاة ضوابط الميزانية تلك. واستدركت قائلة غير أن تحقيق مزيد من مكاسب الكفاءة يتوقف على تحقيق كامل إمكانات مبادرات التغيير التي بدأت بالفعل.

٤١ - وأثنت على الأمين العام لشروعه في عملية تأخرت كثيراً للتحديث أسفرت عن تحقيق أوجه مهمة للتقدم في كيفية توزيع المنظمة لمواردها. وأضافت أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا قد بدأ يأتي بجديد في مجالي الشفافية والمحاسبة فيما يتعلق بقرارات تخصيص الموارد. علماً بأن ما تنطوي عليه هاتان الأداتان من إمكانات يتمثل في تمكين المنظمة من اتخاذ طرق أكثر بساطة وفعالية لتصريف الأعمال بما يبشر بتحقيق مكاسب في الكفاءة أكبر بكثير مما عُهد. وقد استثمرت الدول الأعضاء بكثافة في تلك المبادرات، وهي تتوقع أن يكون عائد تلك الاستثمارات متناسباً معها. وإن عمل الأمم المتحدة، والذي يشمل تقديم خدمات منقذة للحياة، وتسوية النزاعات حول العالم، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هو أهم من ألا تُبذل الجهود لتحقيق أكبر ما يمكن من أوجه الكفاءة حتى يتسنى تدفق الموارد إلى حيث تكون الحاجة إليها على أشدها.

٤٢ - وتمثل تكاليف الموظفين ما يزيد على ٧٠ في المائة من تكاليف المنظمة، مما يجعل من الضروري التحول إلى سياسات إدارة الموارد البشرية وإلى نظام حديث لإدارة المواهب يجتذب ويستبقي أفضل ما يمكن من مواهب. وينبغي للأمم المتحدة محاكاة الحكومات حول العالم بالتحول إلى الخدمات المشتركة في أماكن أكثر فعالية من حيث التكاليف، مع إمكانية تحقيق مكاسب هائلة من حيث الكفاءة. ويجب أن يستفيد نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي من الدروس المستفادة من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وأن يؤدي إلى إعادة هيكلة أكثر شمولاً.

٤٣ - واختتمت كلمتها بقولها إن الإصلاح لن يتحقق أبداً، ما لم تعالج العمليات والولايات المتداخلة والمتكررة والمتقادمة. فلا تزال أجزاء مختلفة من المنظمة يُنافس كل منها الآخر على الموارد، على الرغم من أنه لا يجري إلا نادراً تقييم أداء الولاية من حيث الكفاءة. ويجب على الأمم

المتحدة أن تعيد تحديد أولوياتها، وأن تقوم بتحويل الموارد عن الأنشطة التي اتخذت مجراها الطبيعي أو التي فشلت في الأداء، إلى الأنشطة التي تستحق مزيداً من الاستثمارات.

٤٤ - **السيد منير** (باكستان): قال إن القرارات بشأن الجداول الزمنية لاختتام المشاورات غير الرسمية، وإرجاء بنود جدول الأعمال غير المحددة زمنياً يجب أن تتخذ بطريقة صريحة وشفافة وشاملة، مع مراعاة الممارسة الراسخة والذاكرة المؤسسية. وتؤدي رئيسة اللجنة دوراً هاماً في تخصيص الوقت الكافي لكل بند من بنود جدول الأعمال مع أخذ أهميته وتعقيده في الاعتبار.

٤٥ - وأضاف أن دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية هما من أهم البنود في الدورة الحالية. ولا يمكن إضاعة الوقت لبدء العمليات التي من شأنها أن تؤدي إلى توفير الموارد الكافية.

٤٦ - ورأى أنه يجب أيضاً التركيز بصورة خاصة على إصلاح إدارة الموارد البشرية، وإدخال تعديلات على النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وتنفيذ مجموعة عناصر الأجر في الخدمة المدنية الدولية، وكل هذه العوامل أساسية للنظام الموحد.

٤٧ - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء المسألة المزمنة المتعلقة بالتأخر في توزيع الوثائق اللازمة، وعن أمله ألا يحول ذلك دون إتمام اللجنة أعمالها في الوقت المحدد. فالإصدار المتأخر يفسد نوعية قرارات الجمعية العامة ومداولات اللجنة وتنظيم أعمالها بالإجمال. وذكر أنه ينبغي أن تُتاح التقارير في الوقت المحدد. وينبغي للجنة أن تتناول هذه المسألة العامة والمعقدة والتي طال أجلها في سياق الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عملها.

٤٨ - وأشار إلى أن جدول الأعمال الحافل في الدورة يتطلب مرونة وتوافق وتفاهم من الجميع. واختتم قائلاً إن وفده سيشارك بصورة بناءة وفقاً لبرنامج العمل ضمن الإطار الزمني المخصص له.

٤٩ - **السيد إيمادا** (اليابان): قال إنه كان معروضاً على اللجنة العديد من المسائل الهامة وهي: مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وإدارة الموارد البشرية، والمسائل المعلقة المؤجلة من الدورة السابقة. وأشار إلى أن اللجنة بدأت عملها قبل أسبوع من المعتاد، وفي هذا الإطار ينبغي التقيّد بتاريخ الانتهاء المقرر تقيداً تاماً. ومع اقتراب موعد تغيّر الأمين العام، من المهم بصفة خاصة أن يُعتَمد مشروع قرار بشأن إدارة الموارد البشرية.

٥٠ - **السيد بيدرسن** (النرويج): ناشد اللجنة أن تنتهي من عملها في الوقت المحدد في مناخ تعاوني، وإلا فلن تتمكن الجمعية من تزويد الأمانة العامة بالأدوات اللازمة لجعل المنظمة حيوية وفعّالة.

٥١ - وقال إن الأمم المتحدة التي سيرأسها قريباً فريق قيادة جديد، تدخل فترة تغيير. ويواجه الأمين العام المقبل المهمة الشاقة المتمثلة في تكييف المنظمة لمواجهة التحديات المهولة التي تنتظرها. ويجب على اللجنة أن تقدم دعمها من خلال تيسير الإصلاحات الضرورية للطريقة التي تعمل بها المنظمة.

٥٢ - ورأى أنه بالإضافة إلى تحديد الأولويات لفترة السنتين المقبلتين، يجب على اللجنة أن تتعامل مع قضايا عديدة متبقية من الدورات السابقة.

٥٣ - وأوضح أنه خلال العقد ونصف العقد الماضيين، ازدادت البعثات السياسية الخاصة تعقيداً وتنوعاً، الأمر الذي يثير مسائل متعلقة بالتمويل والدعم المقدمين إليها. وفي الدورة الحالية، ستتخذ اللجنة قراراً بشأن ميزانية البعثة الجديدة في كولومبيا، عملاً باتفاق غير مسبوق ينهي ٥٢

عاماً من النزاع بين الحكومة ومجموعات حرب العصابات ويبشّر بعهد جديد من السلام المستدام. وأضاف أن جميع البعثات السياسية الخاصة مختلفة؛ ولا يقتصر دور الأمم المتحدة على الميزانيات ذات الصلة، بل هو متعلق بتوظيف الموارد البشرية والمعارف المناسبة خدمة للأغراض المناسبة. وحث جميع الأطراف على أن تتحلى بالحكمة والانفتاح في المناقشات المقبلة. وقال إن وفد بلده سيؤيد أي حل عملي يعزّز أداء البعثات السياسية الخاصة وكفاءتها وفعاليتها.

٥٤ - وأضاف أن تمويل نظام المنسقين المقيمين في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مهم جداً بالنسبة إلى خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ورغم أن نصيب الأمانة العامة صغير، فهو مهم من حيث التمويل. وينبغي للجنة، من حيث المبدأ، احترام اتفاق تقاسم التكاليف في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٥ - وتابع قائلاً إن هناك مسألة أخرى هي تمويل إعادة الهيكلة الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان من أجل تحسين التوازن بين الركائز الثلاث للمنظمة، وهو توازن تمسّ الحاجة إليه. ويعني ذلك تأمين ميزانية كافية للعمل المعياري وتحسين عمل الأمانة العامة في مجال حقوق الإنسان. وفي تحديد أولويات الميزانية المقبلة ينبغي أن تعالج اللجنة النقص في تمويل الركيزة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٦ - ورأى أن هذه المسائل مهمة جداً بالنسبة إلى سمعة المنظمة ومصداقيتها وعملها. وينبغي استقبال الأمين العام المقبل بنبأ مفاده أن كل هذه المسائل قد حُلَّت.

٥٧ - **السيد بوريتي** (أنغولا): قال إنه باحترام آليات التفاوض القائمة والحق السيادي لكل دولة عضو في التعبير عن آرائها بشأن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، تمكنت اللجنة في الدورة السابقة من اعتماد قرارات لصالح المنظمة بأسرها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تسود تلك الروح البناءة في الدورة الحالية.

٥٨ - وقال إنه سيُطلب إلى الدول الأعضاء النظر في مئات التقارير التي يصل حجمها إلى آلاف الصفحات على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة. ولذلك من المهم جداً للأمانة العامة واللجنة الاستشارية ضمان تلقي الدول الأعضاء تقارير في وقت مبكر. ورغم أن وفد بلده يقدر أن هناك عدداً كبيراً من الطلبات أمام الأمانة العامة، فإن تأخر إصدار التقارير يقوض قدرة الدول الأعضاء على استعراض تلك التقارير والتحضير للمفاوضات بصورة وافية. ومن بين التقارير المتأخرة حالياً تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا وصندوق الطوارئ والتقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات في إطار بعض بنود جدول الأعمال. وأعرب عن أسفه أن التأخر في إصدار التقارير لا يزال العامل الذي يحدد أولويات الدول الأعضاء ومن ثمَّ برنامج عمل اللجنة.

٥٩ - وأوضح أن وفد بلده سيولي في الدورة الحالية اهتماماً وثيقاً لأداء الميزانية، ومخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمواضيع الخاصة ذات الصلة، بما يشمل نظام المعاشات التقاعدية ومشاريع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وتمويل البعثات السياسية الخاصة بما في ذلك مسائل الحسابات المنفصلة وترتيبات التمويل والدعم. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تجري جميع المفاوضات والمداولات بطريقة صريحة وشاملة وشفافة وذكر أن وفد بلده حذّر من الصفقات التي تجري في تشكيلات المجموعات الصغيرة.

٦٠ - واختتم قائلاً إنه فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، ينبغي اتخاذ قرار سريع بشأن الطلبات المقدمة بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تمكين الدول الأعضاء المعنية من ممارسة حقها والمشاركة مشاركة كاملة في أعمال الجمعية العامة.

٦١ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي): قال إن برنامج العمل في الجزء الرئيسي من الدورة يتضمن عدداً من التحديات الخطيرة المتصلة بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية من عمل المنظمة. وأعرب عن أمل وفد بلده في تُتخذ القرارات النهائية بشأن تلك المسائل على أساس توافق الآراء.

٦٢ - وأضاف أن اللجنة ستناقش التقرير الأول للأداء المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي السنوات الأخيرة كان هناك اتجاه نحو زيادة الاحتياجات من الموارد المالية على مدى دورة الميزانية بسبب إقرار عدد كبير من الولايات الجديدة، من بين أمور أخرى. ورأى أن أي اقتراحات متعلقة بتخصيص موارد إضافية يجب أن تستند إلى أسس سليمة. ويجب على الأمانة العامة أن تمارس ضوابط في الميزانية وكفاءة وشفافية في عملها. بيد أن الجهود الرامية إلى إيجاد وفورات لا ينبغي أن تؤثر سلباً في تنفيذ الولايات التي أقرتها الهيئات الحكومية الدولية. وفي هذا السياق، سيدقق وفد بلده في أي اقتراحات متعلقة بخفض الإنفاق على دعم البرامج نتيجة اعتماد نظام أوموجا.

٦٣ - وستنظر اللجنة أيضاً في عدد من التقارير المتعلقة بتنفيذ عمليات التحول في المنظمة، لا سيما إصلاحات إدارة الموارد البشرية. وأعرب عن قلق شديد من أن اللجنة لم تزوَّد بعد بالمعلومات الكاملة عن الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياسة تنقل الموظفين في الأمانة العامة التي طلبتها الجمعية العامة منذ سنتين ونصف السنة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يُصَحَّح ذلك في الدورة الحالية وأن تتمكن اللجنة من اعتماد مشروع قرار لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارات السابقة. وفي السياق نفسه، فإن التأخير في تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة لموظفي الأمم المتحدة بسبب القصور في برامجيات أوموجا أمر يثير القلق. وبالإضافة إلى ذلك، قال إنه ينبغي أن تُعرَض بالتفصيل المبادرات الجديدة، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، مع بيان أساسها المنطقي وتقديم دليل واضح على آثارها في الشؤون المالية وفي الموظفين وعلى الفوائد المتوقعة.

٦٤ - وفيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، قال إن وفد بلده ليس مقتنعاً باقتراح تمديد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة لأن أحد الأسباب الرئيسية للتأخير في إنجاز عمل اللجنة هو تأخر الأمانة العامة في تقديم التقارير. وتؤثر هذه المشكلة أيضاً في عمل اللجنة الاستشارية التي شهد عبء عملها زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وتابع قائلاً إنه ينبغي أولاً أن تُتّخذ جميع التدابير الممكنة لكفالة إعداد الوثائق في الوقت المناسب؛ وعندئذ فقط يمكن أن تنظر اللجنة في مدى ضرورة تمديد الدورة. ولن يفرض تمديد من هذا القبيل عبئاً إضافياً على الأمانة العامة فحسب بل يتطلب أيضاً اتخاذ قرار بشأن إصلاح ترتيبات عمل اللجنة الاستشارية تنظر فيه اللجنة بالفعل لمدة ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، قال إن قراراً بتمديد الدورة ستكون له تبعات مالية، ولا ينبغي أن يُتَّخذ إلا على أساس توصية من اللجنة الاستشارية، وفقاً للإجراءات التي أقرتها الجمعية العامة. واختتم بالقول إن هذه المسألة ليست مسألة تنظيمية بحتة ولا يمكن أن يتخذ مكتب اللجنة قراراً بشأنها.

٦٥ - الرئيسة: قالت إنها تعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

٦٦ - تقرر ذلك.

٦٧ - **الرئيسة:** اقترحت أن يحدد يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر موعداً نهائياً لتقديم الترشيحات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية والتعيينات الأخرى، وأن تجرى الانتخابات في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقالت إنها تعتبر أن اللجنة ليس لديها اعتراض على الاقتراح.

٦٨ - تقرر ذلك.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/71/11 و A/71/73)

٦٩ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها السادسة والسبعين (A/71/11) فقال إن التقرير يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته اللجنة عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٥، لعناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من أجل بيان القدرة على الدفع.

٧٠ - وأضاف أن لجنة الاشتراكات، بناءً على الاستعراض الذي أجرته لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديراً تقريبياً أولياً للقدرة على الدفع، أعادت التأكيد على توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة. وأعربت عن دعمها للجهود التي تبذلها الشعبة الإحصائية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في المواعيد المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق ودرجة التفصيل والجودة. وأوصت كذلك بتشجيع الجمعية العامة الدولَ الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ في الوقت المناسب.

٧١ - وتابع القول إن أسعار التحويل لازمة لإتاحة استخدام عملة نقدية موحدة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وأعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك بحدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه يجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

٧٢ - وأضاف أن لجنة الاشتراكات لاحظت أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين التي تشكل عاملاً من عوامل المنهجية منذ عام ١٩٨٦، إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. وأشار إلى أن البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وفترة سداده الفعلية أصبحت متاحة الآن. وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

٧٣ - وتابع قائلاً إنه رغم أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، التي كانت جزءاً من المنهجية منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال عنصراً أساسياً من منهجية إعداد الجداول، فقد نظرت في بدائل أخرى. ويقوم أحد هذه البدائل على تحديد العتبة على أساس المتوسط العالمي

لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. ومن البدائل الأخرى الممكنة تحديد عتبة معدلة حسب معدل التضخم. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٧٤ - وذكر أن المنهجية الحالية تشمل معدلاً أقصى للأنصبة المقررة، أو حداً أقصى وهو ٢٢ في المائة، ومعدلاً أقصى لأنصبة أقل البلدان نمواً، أو حداً أقصى وهو ٠,٠١٠ في المائة، ومعدلاً أدنى للأنصبة المقررة، أو حداً أدنى وهو ٠,٠٠١ في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في تلك العناصر في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة. وفيما يتصل باقتراحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجداول، قال إن اللجنة ستواصل دراسة مسائل التغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة الانقطاع وإعادة الحساب السنوية في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية.

٧٥ - وأضاف أن التقرير يتضمن استعراضاً لآخر تقرير للأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/71/73) ومعلومات مستكملة عن حالة تنفيذ خطة التسديد المتبقية حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأكدت لجنة الاشتراكات مجدداً توصيتها بأن تشجع الجمعيةُ الدولَ الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات، وشجعت تلك الدول على التشاور مع الأمانة العامة، حسب الاقتضاء، بشأن إعداد هذه الخطط.

٧٦ - وأوضح أن لجنة الاشتراكات نظرت في أربعة طلبات استثناء بموجب المادة ١٩ وشجعت الدول الأعضاء المعنية على معالجة مسألة ازدياد المتأخرات من خلال تسديد دفعات سنوية تتجاوز الأنصبة المقررة الحالية بغية تفادي ازدياد تراكم الديون. وخلصت إلى أن عدم قيام أربع دول أعضاء، هي جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال وغينيا - بيساو، بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية دورة الجمعية العامة الحادية والسبعين.

٧٧ - **السيد بريدج** (رئيس دائرة الاشتراكات وتنسيق السياسات): عرض تقرير الأمين العام بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/71/73)، وقال إن ست دول أعضاء قد نفّذت بنجاح خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد هذا النظام، الأمر الذي يعطي الاعتبار الواجب للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء ويتّسم بطابع طوعي.

٧٨ - وأشار إلى أن التقرير يبين حالة تنفيذ الخطة المتبقية الوحيدة المقدمة من سان تومي وبرينسيبي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد سددت سان تومي وبرينسيبي مبلغ ٥٠ ٤٠٠ دولار بموجب خطتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. واختتم قائلاً إنه لم تقدَّم أي خطط تسديد جديدة في السنوات الأخيرة، لكن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في الأمر.

٧٩ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ومن دون شروط، للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق من أجل كفالة أن تكون لدى المنظمة الموارد المالية الكافية للاضطلاع بولاياتها. واستدركت قائلة إنه ينبغي إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية مؤقتاً من الوفاء بالتزاماتها المالية. وفي هذا الإطار، تؤيد المجموعة توصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالدول الأعضاء الأربع التي لديها طلبات معلّقة بموجب المادة ١٩ من الميثاق، وتؤكد على ضرورة النظر في تلك الطلبات على وجه الاستعجال.

٨٠ - ورحبت بجهود الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات. ورأت أنه ينبغي أن تظل هذه الخطط طوعية وألا تُتخذ وسيلةً لممارسة الضغط على الدول الأعضاء التي تواجه بالفعل ظروفاً صعبة. ولا ينبغي كذلك أن تشكّل عاملاً عند النظر في طلبات الاستثناء التي تُقدم بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٨١- وأضافت أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وتؤكد المجموعة من جديد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة وترفض أي تغيير في عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون الهدف منه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وذكرت أن المنهجية تتضمن عناصر أساسية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نمواً، والتسوية المتصلة برصيد الدين. ولكن ينبغي للجمعية العامة أن تعيد النظر في الحد الأقصى العام الذي حُدد كحل توفيقي سياسي والذي يتعارض بذلك مع مبدأ القدرة على الدفع ويشكّل إخلالاً أساسياً بجدول الأنصبة المقررة.

٨٢ - واختتمت قائلةً إن المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب متميز في الأمم المتحدة وبحقوق وامتيازات لا تُمنح في العادة إلا للدول الحائزة لمركز المراقب ينبغي أن تتحمل نفس الالتزامات المالية أسوة بهذه الدول. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إنشاء منهجية لتحديد الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

٨٣ - **السيدة تشيرنيلهازي** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ والبلد الذي يشهد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وقالت إن الاستعراض الشامل لمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة قدم توصيات قيّمة تهدف إلى تعزيز المنهجية. ويشكل تمويل المنظمة من أجل كفالة استدامتها وأدائها الفعال مسؤولية مشتركة تقع على كاهل جميع الدول الأعضاء: فيجب بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تعكس المنهجية توزيعاً عادلاً للمسؤوليات المالية فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لقدرتها على الدفع.

٨٤ - أما فيما يتعلق بطلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، فكررت التأكيد على أن تسديد الأنصبة المقررة كاملةً في الوقت المحدد ومن دون شروط، هو واجب أساسي لجميع الدول الأعضاء. واستدركت قائلة إن بعض الدول ربما تواجه صعوبات مؤقتة حقيقية في أداء ذلك الواجب لأسباب خارجة عن إرادتها. وتشكل خطط التسديد المتعددة السنوات أدوات فعالة لمساعدة الدول الأعضاء على تخفيض اشتراكاتها المقررة غير المسددة. ولذلك أعربت عن تأييدها لتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالاستثناءات بموجب المادة ١٩.

٨٥ - ومراعاةً لعبء العمل الثقيل للجنة وضرورة تحسين أساليب عملها وتسريع إجراءاتها، دعت إلى الإسراع في الانتهاء من المفاوضات بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. واختتمت قائلةً إنه لا ينبغي للجنة، في هذا الصدد، أن تناقش اقتراحات تحيد عن المادة ١٧ من الميثاق ومبدأ القدرة على الدفع.

٨٦ - **السيد إيمادا** (اليابان): قال إن اليابان، بوصفها أحد المساهمين الماليين الرئيسيين في الأمم المتحدة، تعلق أهمية

كبيرة على جدول الأنصبة المقررة. وأوضح أن حكومة بلده وفت بمستحقاتها على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية الداخلية التي تواجهها.

٨٧ - ومراعاةً للحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة، رأى أنه يتعين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منهجية تعكس على نحو منصف قدرة كل دولة عضو على الدفع، استناداً إلى البيانات الحالية والشاملة والقابلة للمقارنة، بغية كفالة استدامة المنظمة.

٨٨ - واختتم قائلاً إن وفد بلده يؤيد توصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالاستثناءات بموجب المادة ١٩ من الميثاق ويشجع الدول الأعضاء المتأخرة عن سداد اشتراكاتها على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٠.